ولد فال يطمئن والمعارضة تقبل «اعتذاره»

«مصالحة» في موريتانيا بعد توتر سببته انباء عن انحياز السلطة لغير المتحزبين في الانتخابات

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من عبد الله السيد:

بينما بدأ الجمعة ايداع القوائم المرشحة للانتخابات النيابية المقررة في التاسع عشر تشرين الأول/نوفمبر المقبل، عاد الهدوء وعادت أجواء المصالحة للساحة السياسية الموريتانية التي أزمها دعم السلطات الانتقالية للترشيحات المستقلة على حساب الأحزاب.

فقد جدد الرئيس الموريتاني الانتقالي علي ولد محمد فال في رسالة للأحزاب، فسرت بأنها اعتذار، التزامه بتعهدات المجلس العسكري وبخاصة التقيد التام بالحياد والشفافية. والتقت اللجنة الوزارية المكلفة بتسيير برنامج المرحلة الانتقالية بقادة الأحزاب الجمعة ونقلت اليهم رسالة الرئيس الموريتاني التي تضمنت الدعوة للمصالحة والتهدئة.

وشددت رسالة التهدئة على التزام المجلس العسكري والحكومة الانتقالية بجميع تعهداتهم غداة الثالث من أغسطس 2005 والتي كانت محل اجماع وطني.

وذكر ولد محمد فال في رسالته بأن تعهداته ترتكز على الشفافية التامة في جميع مراحل العملية الانتخابية والآليات الضرورية لها وحياد المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية والحكومة والادارة تجاه الانتخابات وازاء الفاعلين السياسيين مع احترام جميع الالتزامات وخاصة منها احترام ارادة الشعب التي يريد التعبير عنها في الانتخابات القادمة.

وأضاف ان النظام «ماض في تسيير المسلسل الديمقراطي على أساس التشاور والاجماع والثقة»، داعيا الجميع الى «المحافظة على هذا النهج كمكسب حتى يصل المسلسل الديمقراطي الى بر الأمان».

وجدد الرئيس ولد فال التعهد باحترام المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية والحكومة الانتقالية لجميع البرامج المرسومة في اطار الفترة الانتقالية واستعداده لتدارس جميع القضايا التي من شأنها تجسيد ذلك مع الأحزاب السياسية على ارض الواقع. وشدد على أن «أي مسار لا يمكن أن يخلو من خلل وسوء تفاهم غير أن المهم هو آليات وطرق معالجة ذلك».

وطمأن الرئيس ولد فال الأحزاب السياسية بأن المسلسل الديمقراطي «مازال يسير في الاتجاه الصحيح» وأن السلطة «مصممة على اكتماله طبقا للاجماع الوطني».

وأعرب الرئيس الموريتاني عن أمله في أن تكون التوضيحات التي قدمت للأحزاب بداية لاستعادة الثقة وتبديد أجواء سوء التفاهم التي نجمت عن ما وصفه بالشائعات في اشارة منه لما تداول من دعم السلطات الانتقالية للمترشحين المستقلين.

وأكد حبيب ولد همت رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بتسيير المسلسل في رده على مداخلات لرؤساء الأحزاب، حول تدخل السلطات في المسلسل الانتخابي ومحاولة التأثير على ارادة الناخب، أن هذه شائعات لا أساس لها من الصحة، مبرزا أن اللقاءات التي أجراها الرئيس مع بعض المواطنين مؤخرا كانت بطلب من المعنيين وان الرئيس أكد لهم ضرورة احترام حرية اختيار الفرد للاطار السياسي الذي يراه مناسبا، على حد قوله، مشيرا الى أن بعض هؤلاء ربما قد حرف ما قاله الرئيس ولد فال.

وفي مداخلة باسم الأحزاب هنأ احمد ولد داداه رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية الرئيس الدوري لائتلاف قوى التغيير الديمقراطي، الحكومة على هذا اللقاء الذي تمنى أن يكون فاتحة لاستعادة الثقة بينها والأحزاب السياسية خاصة بعد ما شهدته الساحة السياسية مؤخرا من تطورات أثرت على خيارات المواطنين.

وشدد ولد داداه على أن ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي يطالب بتنقية الأجواء السياسية بصفة عملية وليس بالخطابات على حد وصفه، وذلك من خلال، تعزيز وترسيخ فكرة حياد الادارة وأنها للجميع وفوق الأحزاب وفوق التشكيلات السياسية.

واقترح في هذا المجال القيام بحملات اعلامية لتوعية المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم وطالب بتعزيز صلاحيات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ومنحها الامكانيات اللازمة للقيام بمهامها بوصفها مكسبا أساسيا لنجاح المسلسل الديمقراطي.

هذا واقترحت الحكومة الموريتانية خلال لقائها بقادة الأحزاب تمديد فترة الشوط الثاني من الانتخابات التشريعية أسبوعين بدل أسبوع واحد وذلك بناء على اقتراح من شركاء موريتانيا الأجانب في المسار الديمقراطي، بغرض تمكين الادارة من وضع الترتيبات الضرورية لتحضير الدور الثاني واعطاء فرصة للمتنافسين لتنظيم حملات انتخابية لكسب الناخبين وعقد التحالفات.

وقد طلبت الأحزاب اعطاءها مهلة لدراسة هذا الاقتراح وتم الاتفاق على عقد اجتماع بين الطرفين بعد عشرة أيام لدراسة الاقتراح.

لان «مؤسسة أثنار» تتحكم في صنع قرار الحزب الشعبي بشأن الرباط

المغرب يغلق أبوابه في وجه زعيم المعارضة اليمينية في اسبانيا

مدريد ـ «القدس العربي»
من حسين مجدوبي:

شدد رئيس الحكومة الاسبانية خوسي لويس رودريغيث سبتيرو على وصف الحزب الشعبي المعارض باليمين المتطرف في أكثر من مناسبة خلال الأسبوعين الأخيرين، وهو وصف يتزامن مع التطرف الذي بدأ يراهن عليه هذا الحزب وتوظيفه المستمر وبطريقة سلبية للمغرب في سياسته الخارجية، مما دفع بالرباط الى إغلاق أبوابها في وجه زعيم المعارضة ماريانو راخوي.

ويعتبر المراقبون أن تشدد الحزب الشعبي المعارض ورهانه على أطروحات اليمين المتطرف على شاكلة الجبهة الوطنية يعود أساسا الى عاملين أساسيين.

في المقام الأول، يجري، وكما أفادت جريدة «آ بي سي» مؤخرا، الحديث عن تجمع بين التشكيلات السياسية اليمينية المتطرفة في البلاد لإنشاء حزب شبيه بالجبهة الوطنية الفرنسية، ومن أبرز هذه الأحزاب الديمقراطية الوطنية وتنظيم سيدادي. ويتخوف الحزب الشعبي من أن يحصل التنظيم المستقبلي على أصوات انتخابية على حسابه، ولهذا فقد بدأ يراهن على التطرف في خطابه بعدما كان حزبا يمينيا يميل نحو الاعتدال. هذا التطور جعل سبتيرو يتهم الحزب الشعبي بالتطرف ويطلب من ناخبي اليمين الابتعاد عنه.

وفي المقام الثاني، بدأ يظهر تأثير «مؤسسة تحليل الدراسات الاجتماعية» التي أسسها زعيم الحزب السابق ورئيس الحكومة السابق خوسي ماريا أثنار في توجيه الحزب وصنع القرار فيه، علما أن أثنار أصبح متطرفا في مواقفه تجاه العالم العربي ويرغب في إنشاء طبقة من السياسيين وصناع القرار مستقبلا أشبه بـ«المحافظين الجدد»، وبدأ ينجح نسبيا في ذلك.

تأثير هذه المؤسسة على الحزب الشعبي يفسر بامتياز اقترابه من مواقف الجبهة الفرنسية برئاسة جون ماري لوبين والمحافظين الجدد في قضايا متعددة من ضمنها تركيزه على الدين المسيحي كمكون أساسي لإسبانيا، والايمان البالغ في الدفاع عن وحدة اسبانيا في وجه الحركات القومية الباسكية والكاتالانية. وفي الوقت يجعل من الهجرة السرية أصل جميع المشاكل التي تعاني منها البلاد. ووسط كل هذا، جعل من التهجم على المغرب واعتباره عدوا ركيزة أساسية لـ«ايديولوجيته اليمينية» بشكل لا يوجد له مثيل في التاريخ المعاصر لإسبانيا باستثناء خلال فترات الماضي إبان عصر إيزابيلا الكاثوليكية في نهاية القرن 15 وبداية 16 وخلال عهد إيزابيلا الثانية في الستينات من القرن 19 خلال حرب تطوان (الحرب المغربية ـ الاسبانية سنة 1860).

تطرف الحزب الشعبي تجاه المغرب له انعكاسات في علاقة هذا التنظيم بالرباط، إذ جرت العادة أن يوجه القصر الملكي المغربي دعوة لزعيم المعارضة في اسبانيا لزيارة المغرب. وأرسى الملك الراحل الحسن الثاني هذا التقليد بدعوته خوسي ماريا أثنار زيارة الرباط سنة 1995، واتبع الملك محمد السادس نهج أبيه ووجه دعوة الى سبتيرو عندما كان في المعارضة، وزار الرباط في ديسمبر 2001. وعلمت «القدس العربي» أنه كانت هناك نية لدى المسؤولين المغاربة لتوجيه دعوة الى ماريانو راخوي زعيم المعارضة لزيارة الرباط وجرى استبعادها للأسباب التالية:

في المقام الأول، التوظيف المهول والمستمر للمغرب من طرف الحزب الشعبي في معارضته لسبتيرو لدرجة يبدو أن معاداة المغرب أصبحت من الثوابت الايديولوجية لليمين الاسباني.

في المقام الثاني، هناك حظوظ ضئيلة للغاية لفوز ماريانو راخوي بالانتخابات التشريعية المرتقب إجراؤها سنة 2008. فعندما حل أثنار بالمغرب سنة 1995، كان الجميع يدرك الاحتمال الكبير لفوزه في انتخابات 1996، وهو ما حصل فعلا. عندما جاء سبتيرو الى الرباط في كانون الاول/ديسمبر 2001 كان أثنار قد أكد انسحابه من المعترك السياسي وبالتالي ارتفع حظوظ سبتيرو في الفوز في انتخابات 2004 وهو ما حصل بالفعل، فكانت الزيارتين بمثابة ممهد لجسر سياسي هام، بينما ماريانو راخوي حظوظه في الفوز في انتخابات 2008 شبه منعدمة.

يذكر أن القصر الملكي المغربي لم يوجه زيارة لخواكين ألونيا الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي الاسباني الذي خسر الانتخابات سنة 2000 ضد أثنار لأنه كان يدرك أن لا حظوظ له.

في المقام الثالث، توجيه دعوة الى زعيم الحزب الشعبي في الوقت الراهن يعني خلق مشاكل مع الحزب الاشتراكي ولاسيما سبتيرو الذي تولى دور المحامي في الدفاع عن المغرب من الاتهامات التي نسبت اليه بالتورط في تفجيرات 11 اذار/مارس وتعاطف مع أطروحة الحكم الذاتي في الصحراء.

ويذكر أن ماريانو راخوي كان من وزراء حكومة خوسي ماريا أثنار الذي ربطته علاقات بوزراء مغاربة عبر الاتفاقيات التي جرى التوقيع عليها سواء مع عباس الفاسي عندما كان وزيرا للشغل وأحمد الميداوي عندما كان وزيرا الداخلية.

وعليه، فعدم توجيه دعوة رسمية لراخوي لزيارة الرباط كزعيم للمعارضة الاسبانية يعني أساسا أن الرباط لا ترغب في إقامة أي علاقة سياسية معه في الوقت الراهن في انتظار خليفته مستقبلا أو على الأقل أن يغير من مواقفه المعادية للمغرب.

زعيم المعارضة اليمينية ماريانو راخوي في تجمع سياسي السبت الماضي

القضاء المغربي يعيد فتح ملف تفجيرات الدار البيضاء في 2003

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

فتحت السلطات القضائية المغربية من جديد ملف هجمات انتحارية استهدفت مدينة الدار البيضاء في 2003.

وذكرت مصادر قضائية ان قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بسلا (الرباط) استنطق ابتدائيا مساء الخميس عنصرا جديدا له ارتباط بتلك الهجمات.

واوضحت المصادر ان المتهم الذي اكتفت بذكر الحرفين الاولين من اسمه (س.ا) اعتقل احتياطيا بسجن بسلا، ووجهت اليه تهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد واركتاب أعمال ارهابية في اطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام والاعتداء على سلامة الأشخاص والقتل العمد».

واضافت ان الشرطة بالدار البيضاء القت القبض في وقت سابق على المتهم الذي كان مبحوثا عنه منذ سنة 2003 دون ان تذكر دوره في تلك الهجمات.

وتعرضت مدينة الدار البيضاء في 16 ايار/مايو سنة 2003 لخمس هجمات انتحارية نفذها 14 انتحاريا بقي واحد منهم فقط على قيد الحياة واستهدفت الهجمات فندقا ونواديا اسبانيا ومطعما ونواديا ومقبرة للطائفة اليهودية واسفرت عن مقتل 41 شخصا من ضمنهم 13 انتحاريا يحملون الجنسية المغربية وثمانية أجانب (4 اسبان و3 فرنسيين وايطالي واحد).

كما أصيب حوالي مئة جريح بجروح متفاوتة الخطورة نتجت عنها بالنسبة للبعض عاهات مستديمة فضلا عن أضرار مادية. وقد تم اعتقال العنصر14 من المجموعة الانتحارية مباشرة بعد تنفيذ العملية مباشرة. وتتولى محكمة الاستئناف بسلا النظر في الملفات المحالة عليها في اطار قانون مكافحة الارهاب واستنطق قاضي التحقيق في المحكمة عشية الخميس ناشطا اصوليا متهم في اطار قانون مكافحة الارهاب تم تسليمه من طرف السلطات السورية الى نظيرتها المغربية والذي يتابع بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية في اطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام».

وكان القاضي قد استنطق أيضا الأربعاء متهمين اثنين، ويتعلق الأمر بكل من (أ.ز) و(ع.ك) تم تسليمهما مؤخرا من طرف السلطات السورية الى نظيرتها المغربية بعد متابعتهما بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية والانتماء الى تنظيم محظور وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

وقررت المحكمة الجمعة ارجاء النظر، الى 24 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، في قضية يتابع فيها بلجيكي من أصل مغربي للاشتباه في انتمائه الى منظمات ارهابية بالخارج.

ويتابع (خ أ) المعتقل احتياطيا بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية والتزوير والانتماء الى الجماعة الاسلامية المغربية المقاتلة».

وكانت السلطات المغربية قد تسلمت المتهم (خ أ) من نظيرتها السورية التي اعتقلته أثناء تواجده على ترابها بطريقة غير شرعية.

من جهة اخرى احالت النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالرباط ملف نشطاء حزب التحرير الاسلامي على المحكمة الابتدائية ووجهت اليهم تهما جنحية تتعلق بالانتماء الى جماعات غير مرخص لها وهي تهمة لا تكيف وفق قانون مكافحة الارهاب.

وقالت المصادر انه لم يثبت لدى قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالرباط ما يشير لتورط الناشطين الـ14 الذين اعتقلوا في وقت سابق من شهر ايلول/سبتمبر الماضي بأي عمل عنفي او ارهابي وان ما ضبط معهم كان كتبا ومقالات فكرية ودعوية.

المغرب: استمرار الجدل حول فتوى القرضاوي واسئلة حول الخصوصية الدينية للمغاربة

الرباط ـ من زكية عبدالنبي:

اثارت فتوى اصدرها داعية اسلامي بارز للمغاربة بجواز الاقتراض من البنوك التقليدية جدلا واسعا حول خصوصية المغرب الاسلامية، وهو جانب حساس في البلاد على خلفية ان الملك باعتباره «أمير المؤمنين» هو أعلى سلطة دينية في المملكة.

وكان الشيخ يوسف القرضاوي الداعية المصري المقيم في قطر قد أفتى أثناء زيارة للمغرب في الشهر الماضي بأنه يجوز للمغاربة الاقتراض من البنوك التقليدية لتمويل شراء المساكن في غياب بنوك اسلامية في البلاد.

لكن ما أثار الجدل هو قوله انه في هذا الشأن «ما ينطبق على الاقليات المسلمة في اوروبا ينطبق على الاخوة المغاربة».

وكان المجلس الاوروبي للافتاء قد أباح للاقليات المسلمة في اوروبا شراء بيوت السكن عن طريق القروض البنكية مراعاة لظروفهم.

ورأى البعض في عبارة القرضاوي نفيا لهوية المغرب كدولة اسلامية فيما وجدها الكثيرون فرصة لمناقشة مدى فعالية سياسة اصلاح الشأن الديني الحكومية.

واختلف السياسيون والمحللون والفقهاء حول سياسة الحكومة الدينية بعد ثلاث سنوات من شروع السلطات في التسريع بوتيرة اصلاح الشأن الديني بهدف ما سمته تحصين الهوية الدينية المغربية من نوازع التطرف.

واعادت الفتوى الى الواجهة الحديث عن مدى نجاعة هذه الاصلاحات للوقوف في وجه التيارات التي توصف بالغلو خاصة في ظل العولمة والانفتاح على وسائل الاعلام.

وانتقد المجلس العلمي الاعلى فتوى القرضاوي وحذر من ان «المغرب الذي يتميز بالاعتدال الديني والوسطية» يخشى من «تأثيرات التيارات الدينية المشرقية التي توصف بالغلو في الدين خاصة مع الانفتاح الاعلامي».

وسارع المغرب الى وضع خطة لاصلاح الشأن الديني بعد التفجيرات الانتحارية التي وقعت في ايار/مايو من عام 2003 والتي حملت السلطات المسؤولية عنها لجماعات متطرفة تتبنى افكار تيارات كالسلفية والوهابية.

وأعيد تنظيم بعض المؤسسات الدينية كالمجلس العلمي الاعلى (هيئة رسمية) كما أعيدت هيكلة وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بالاضافة الى مراقبة المساجد واغلاق بعضها.

وقال محمد ضريف المحلل السياسي المختص في الجماعات الاسلامية لرويترز ان «فتوى القرضاوي تستمد خطورتها من انها تريد ان تقول ان المغرب ليس دولة اسلامية وان النظام المغربي كالنظام الموجود في الدول الاوروبية والعلمانية، والذي يزيد من تعقيد الامر أن النظام المغربي كله مبني في شرعيته على امارة المؤمنين، اذ يعتبر العاهل المغربي «أمير المؤمنين» حسب الدستور.

وأضاف ضريف أن «الحديث عن الخصوصية الدينية لن يفيدنا كثيرا في تحصين البلد. لا بد من وجود سياسة دينية وثقافية فاعلة وفي نفس الوقت نترك للناس القدرة على التأثير والتأثر لان من الصعب الحديث عن خصوصية تجعلنا منغلقين على انفسنا».

وقال ان «الخصوصية تكون بغير معنى اذا لم يكن للمجتمع القدرة على تحصين نفسه من المذاهب الدخيلة».

وقال محمد الفران استاذ الاتصال بجامعة محمد الخامس بالرباط وباحث في الشأن الديني لرويترز ان «هذه الخصوصية هي واقع لكن يجب على المؤسسات الدينية المغربية ان تخلق نوعا من الثقة بينها وبين المواطن كي لا يجري وراء تيارات خارجية».

وأضاف أن «العلماء لا يجب أن يبقوا في أبراجهم العاجية. يجب ان يختلطوا بالمجتمع».

ويحدد الفران هذه الخصوصية في كون النظام المغربي يستمد شرعيته من امارة المؤمنين بالاضافة الى قيام الممارسة الدينية على ثالوث متمثل في العقيدة الاشعرية والمذهب المالكي و التصوف.

وتحت عنوان «اعادة هيكلة الحقل الديني والفشل الذريع «لقت جريدة «يومية الناس» قائلة «بعد احداث 16 ماي (ايار/مايو) كثر الحديث عن اعادة هيكلة الحقل الديني والخطاب يبطن تحصين هذا الحقل ضد التطرف وضد الاسلام السياسي عامة الا ان الملاحظ هو فشل السياسة المتبعة بالنسبة لكل الاهداف المسطرة».

واضاف المقال ان «المساجد العشوائية فتحت ابوابها من جديد ولم يقو المسؤولون المحليون على تهمة اغلاق بيوت الله. وتجارة أقراص الحقد والتكفير والكراهية في ازهى ايامها. وجريدة «التجديد» تفتي قرضاوي وتتشبث بحقها في ذلك لان هيئة الافتاء لا تقوم بدورها».

وكانت جريدة «التجديد» المقربة من حزب العدالة والتنمية وهو حزب اسلامي معتدل معارض قد نشرت فتوى القرضاوي التي أدلى بها ردا على سؤال لاحد الحضور في لقائه مع شبيبة الحزب.

ويتفق كثير من المحللين على أن هناك حلقة مفقودة بين المغاربة ومؤسساتهم الدينية وهو ما يفسر اتجاههم الى مفتي ودعاة المشرق الذين ينتمون الى مذاهب اخرى غير المذهب المالكي الذي يتبعه المغرب ويوصف بالاعتدال. ويقول ضريف في ان «المعركة عندنا الان هي الانتشار الواسع لرموز الشرق في المغرب...نحن لا نتوفر على علماء لهم طابع كاريزماتي مؤثر مثل القرضاوي».

ويدعو علماء المغرب الى» ملء الفراغ ليتخلى الناس عن طلب الفتوى والنصح من جهات خارجية». وقال عضو بالمجلس العلمي طلب عدم نشر اسمه «نعم هذه المؤسسات مدعوة الى العمل الجاد لمد جسور التواصل الكافية بينها وبين المواطنين وكسب الثقة واسترجاع الاعتبار فان ذلك شرط اساسي وضروري لاقبال المواطنين عليها».

واضاف «هذه الثقة التي يجب العمل من اجل استرجاعها وتقويتها تفيد المؤسسات الدينية على الوجه الاكمل وتفيد المواطنين لانها ترفع معنوياتهم وتشعرهم بانهم في دولة اسلامية على رأسها امير المؤمنين تعمل كل ما بوسعها لتوفير الامن الروحي لهم وتنقذهم من فتاوى لا تناسبهم ولا تراعي خصوصياتهم».

ويضيف «للاسف انبهر المغاربة بالفضائيات المختلفة وانبهروا ببعض الاسماء اللامعة التي ابرزتها الشهرة دون ان يعلموا ان ما يتلقونه من هذه الفضائيات ومن تلك الاسماء قد وضع على مقياس غير مقياسهم وبيئة غير بيئتهم وان الفتاوى تضر اكثر مما تنفع اذا جلبت كما تجلب السلع من مناطق بعيدة».

واضاف عن التفاف عدد كبير من المغاربة حول علماء من خارج المغرب ان «مغني الحي لا يطرب».

وقال ان هناك «خطة عملية استوجبتها اعادة هيكلة الحقل الديني عامة واعادة تنظيم المجلس العلمي الاعلى والمجالس العلمية المحلية...من شأنها اذا طبقت بجد واخلاص ان تشعر المغاربة قاطبة ان مؤسساتهم الدينية تغنيهم عن مؤسسات الغير».

(رويترز)

تظاهرات مناهضة للابقاء على حكم الاعدام بالمغرب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: دعت جمعية مغربية تناهض عقوبة الاعدام مسؤولي ومسؤولات الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبابية والثقافية والاعلامية المغربية للمشاركة في الوقفة المنظمة بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام.

وقال بلاغ لـ«الائتلاف المغربي من أجل مناهضة عقوبة الاعدام» ارسل لـ«القدس العربي» انها، «وانخراطا من الحركة الحقوقية في النضال ضد عقوبة الاعدام، وسعيا منها لحمل الدولة المغربية على المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بالغاء عقوبة الاعدام وحذف هذه العقوبة اللاانسانية من جميع القوانين المغربية، قررت تنظيم تجمع حاشد مساء يوم الثلاثاء القادم أمام بناية البرلمان بشارع محمد الخامس الرباط».

ويتكون «الائتلاف المغربي من أجل مناهضة عقوبة الاعدام» من جمعية هيئات المحامين بالمغرب والجمعية المغربية لحقوق الانسان والمنظمة المغربية لحقوق الانسان وفرع أمنستي/المغرب والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف والمرصد المغربي للسجون ومركز حقوق الناس.

وقال البلاغ ان هذه الوقفة تأتي ايضا في اطار دعوة «الائتلاف» للنضال العالمي المناهض لعقوبة الاعدام وضمن سلسلة نشاطات ينظمها «الائتلاف» خلال الايام القادمة ومنها اصدار بلاغ بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام (10 تشرين الاول/أكتوبر) وعرض شريط حول عقوبة الاعدام بالمغرب بشراكة مع اتحاد المحامين الشباب وتنظيم يوم دراسي حول عقوبة الاعدام بالمغرب بالبرلمان وتحرير مذكرة سبق توجيهها لوزارة العدل وبعثها مجددا لوزير العدل وزيارة حي الاعدام بالسجن المركزي بالقنيطرة.

المنظمة العربية لحرية الصحافة تتضامن مع كاتب ليبي بمواجهة تهديدات

■ لندن ـ يو بي أي: أعربت المنظمة العربية لحرية الصحافة عن تضامنها مع الكاتب الليبي عصام العول رئيس منظمة «كتّاب شباب ضد الفساد» في مواجهة التهديدات التي قالت انه يتلقاها وحملة التشويه التي تستهدف سمعته الشخصية من أجل اسكات قلمه.

وطالبت المنظمة ومقرها لندن في بيان الجمعة السلطات الليبية «الكشف عن أصحاب رسائل التهديد والتحقيق معهم وحماية العول من حملات التهديد والتحرشات التي يتعرض لها»، كما دعت العول الى عدم الاستسلام لتلك الحملات، التي وصفتها بـ«الرخيصة والمغرضة»، والاستمرار في ممارسة عمله وأنشطته في مجالات الصحافة وحقوق الانسان والدفاع عن القضايا العربية.

وأكدت «رفضها القاطع اللجوء الى أسلوب التهديد ولغة البذاءة في الحوار الموجه الى العول حيث رصدت العديد من تلك الرسائل الفجة والمستفزة التي تنم عن افلاس الطرف المعارض وضعف حجته»، على حد تعبيرها.

وقالت ان «مثل تلك الأساليب الرخيصة من قبل ذوي النفوس الضعيفة يجب أن يتوقف أصحابها عن اتباعها في زمن أضحت الحاجة فيه الى الاصلاح والحرية وتفعيل قيم ومبادىء حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية أهم من تلك المؤامرات التي تستهدف الرجوع الى الخلف».

وطالبت المنظمة العربية لحرية الصحافة أجهزة الدولة في ليبيا «عدم دعم تلك التهديدات والوقوف ورائها أو السماح لمرتكبيها بالاستمرار فيها»، كما دعت وزارة الداخلية الى «التحقيق في تلك الوقائع المسيئة الى العول وتقديم مرتكبيها للعدالة».

ناجون يصلون جزر الخالدات يبلغون عن غرق اخرين

اسبانيا ستحتاج لاكثر من 4 ملايين مهاجر بحلول 2020

■ مدريد ـ اف ب ـ رويترز: ستكون سوق العمل الاسبانية في حاجة الى «اربعة ملايين مهاجر على الاقل بحلول 2020» لتعويض شيخوخة السكان وتلبية احتياجات النمو الاقتصادي، كما جاء في دراسة لمعهد ابحاث في برشلونة.

وتشير الدراسة التي اجراها المعهد التابع لاقليم كاتالونيا (شمال شرق) الى «ضرورة ضخ سوق العمل الاسبانية بالمزيد من العمال المهاجرين في السنوات القادمة».

واوضح بيان اصدرته حكومة كاتالونيا بشأن هذه الدراسة التي تحمل عنوان «اسبانيا 2020 خليط لا مفر منه» انه «مع حلول 2020 ستكون سوق العمل الاسبانية في حاجة الى نحو اربعة ملايين عامل جديد من المهاجرين».

واضاف ان «الضرورة المتزايدة للهجرة ناجمة عن النقص الكبير في القوى العاملة بين 2005 و2020» كما اوضحت حكومة الحكم الذاتي الكاتالونية مشددة على انه اذا لم تستقبل البلاد مهاجرين جددا فان الشريحة العمرية من 16 الى 64 سنة ستتراجع بمقدار 1,2 مليون نسمة.

واضاف البيان ان هذه الظاهرة تترافق مع «زيادة الطلب (في سوق العمل) نتيجة النمو الاقتصادي».

في سياق قريب، ذكرت مواقع وسائل الاعلام اسبانية على الانترنت الخميس أن المهاجرين المغاربة الذين التقطتهم سفينة من البحر أثناء محاولتهم الوصول الى جزر الخالدات أبلغوا منقذيهم بغرق عشرين اخرين عندما انشطر القارب المطاطي الذي كانوا يستقلونه.

وقال مسؤول حكومي ان الشرطة ستحاول معرفة عدد الذين غرقوا قبل أن تعثر سفينة بلجيكية على 11 ناجيا تشبثوا بحطام زورقهم في البحر على بعد أكثر من 160 كيلومترا من جزيرة الخالدات.

وقال ممثل الحكومة الاسبانية في جزر الخالدات «معي صورة فوتوغرافية في يدي.. يمكنك أن ترى القارب وقد انشطر الى نصفين ولسوء الحظ يمكنك أن ترى جسدا طافيا في نفس موضع انشطار القارب».

وقال متحدث باسم خفر السواحل ان الناجين وأربعة منهم دون سن الثامنة عشرة في صحة جيدة.

ووصل نحو 25 الف مهاجر افريقي أساسا الى جزر الخالدات هذا العام بعد رحلات خطيرة يقطعون خلالها أكثر من 1000 كيلومتر من غرب أفريقيا.

ويصل معظم المهاجرين في زوارق خشبية مزودة بمحركات خارجية ويقول مسؤولون ان كثيرين غرقوا أو ماتوا من العطش أو التعرض للعوامل الجوية.

والزيادة في عدد المهاجرين الذين يصلون الى اسبانيا جعلت الهجرة واحدة من القضايا السياسية الكبيرة ومارست الحكومة ضغوطا على الدول الافريقية كي تقبل عودة أكبر عدد ممكن من مواطنيها.

سورية تسلم المغرب ثلاثة من رعاياه كانوا يريدون القتال في العراق

■ الرباط ـ اف ب: اعلن مصدر قضائي في الرباط ان سورية سلمت المغرب في الفترة الاخيرة ثلاثة من رعاياه كانوا يريدون الانضمام الى المتمردين في العراق.

واضاف المصدر ان هؤلاء الثلاثة الذين لم تكشف هوياتهم احيلوا الخميس الى قاضي التحقيق في محكمة سلا القريبة من الرباط.

واوضح ان القاضي وضعهم في الحبس الاحترازي في سجن سلا المدني.

ولم يكشف المصدر متى سلمتهم السلطات السورية الى المغرب.

وتشتبه النيابة العامة في ان الرجال الثلاثة ينتمون الى الجماعة الاسلامية للمقاتلين المغاربة وهم من قدامى المغربيين في افغانستان.

وتلاحق النيابة العامة الموقوفين الثلاثة بتهمة «الانتماء الى منظمة محظورة لتحضير وتنفيذ اعمال ارهابية في اطار مشروع يهدف الى المساس بالامن».

علي بلحاج يعلن اختفاء نجله في الجزائر

■ الجزائر ـ اف ب: اعلن المسؤول السابق في الجبهة الاسلامية للانقاذ (منحلة) في الجزائر علي بلحاج الجمعة في تصريح لوكالة فرانس برس اختفاء نجله عبد القهار (18 عاما) في شكل «مريب».

وقال بلحاج في اتصال هاتفي من منزله «منذ صباح الاحد (الفائت) لا املك اي معلومة عن ابني الذي اختفى في شكل مريب فيما كان متوجها الى احد المساجد (في احدى ضواحي الجزائر) للصلاة».

واكد انه لا يعلم اذا كان الامر بمثابة «اختفاء» او «خطف».

واضاف المسؤول الاسلامي السابق المناهض للنظام «اذا كانت عملية خطف فانني اتهم اولا اجهزة الاستخبارات».

وتابع بلحاج «بحثنا (عنه) في كل المستشفيات ومراكز الشرطة وتحققنا من كل الاماكن التي يمكن ان يقصدها دون التوصل الى كشف لغز هذا الاختفاء».

واوضح «اننا سنتابع عملية البحث» من دون ان يستبعد «الاتصال بمنظمات دولية غير حكومية لمساعدتي في العثور على ابني».

أمريكا وأوروبا تتوصلان لاتفاق بشأن المعلومات عن المسافرين

■ لوكسمبورغ ـ رويترز: صرح مسؤول في الاتحاد الاوروبي الجمعة بأن الولايات المتحدة وأوروبا توصلتا الى اتفاق مبدئي بشأن الاحكام الجديدة التي ستحكم تقديم معلومات شخصية عن ركاب الطائرات المتجهة الى الولايات المتحدة في اطار الحرب على الارهاب.

وقال المسؤول «نعم تم التوصل الى اتفاق» مشيرا الى المفاوضات الجارية بشأن الثغرات القانونية الخاصة بنقل معلومات تفصيلية منها العنوان ومعلومات عن البطاقات الائتمانية والتي تخشى شركات الطيران من أن الكشف عنها قد يعرضها للمساءلة فيما يتعلق بحماية الخصوصية.

وسيحل الاتفاق الجديد محل الترتيبات التي قضت محكمة أوروبية في ايار (مايو) بأنها باطلة وينتظر الاتفاق تصديق وزراء العدل في دول الاتحاد خلال اجتماعهم الجمعة. وقال متحدث باسم الاتحاد الاوروبي يوم الاربعاء ان الولايات المتحدة طمأنت الاتحاد بأنها ستواصل تطبيق اجراءات السلامة فيما يتعلق باستخدام بيانات ركاب الطائرات وحتى يتوصل الجانبان الى اتفاق جديد.